يجيزه الشرع وترفضه عادات المجتمع وأعرافه:

المرأة "ماذونا".. حلقة جديدة في مسلسل نجاحات النساء!

د. علي جمعة: لا مانع لعدم تعارض ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية

د. زينب النجار: لم يسبق لها مثيل في الفقه للقياس عليه

القاهرة /14أكتوبر / وكالة الصحافة العربية :

تتحرك المرأة المصرية في الآونة الأخيرة نحو تحقيق أمل المساواة مع الرجال، وذلك عن طريق دخول كل المجالات، التي يحتكرها الرجال معتمدة في ذلك علي ما لديها من عزيمة لا تلين ودعم مجتمعي يتجسد في المجلس القومي للمرأة وغير ذلك من الجمعيات الأهلية، التي تتبنى الدفاع عن حقوق المرأة، ومن ثم كان وصولها إلى سلك القضاء فتحا كبيرا للتطلعات نحو تولي مزيدا من الوظائف.

وقد عاد الجدل مؤخرا بين علماء الدين حول مشروعية شغل امرأة لوظيفة "مأذون شرعي"، ومن ثم القيام بإبرام إجراءات عقد الزواج، وذلك بعد أن تقدمت امرأة بطلب رسمي لشغل هذه الوظيفة، وإن كان الأمر لم يقتصر فقط عند حد الدين بل تمادي إلى جدل عام حول مدي تقبل المجتمع لها في هذه الوظيفة، فقضية تولي المرأة وظيفة مأذون شرعي قد طرحت منذ سنوات على دار الإفتاء من قبل لجنة المأذونين بوزارة العدل، وحسم د. علي جمعة، مفتي الديار المصرية الحكم الشرعي فيها بالإباحة والجواز، وأغلق الملف من وقتها.

لكن أعاد فتح الملف من جديد، تقدم إحدى السيدات بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية للترشيح لوظيفة المأذونين خلفا لعم زوجها الذي توفي، وهي حاصلة علي درجة الماجستير في القانون، لكن المحكمة المختصة رفضت قبول أوراقها لعدم معرفتها بنصوص قانون المأذونين في قبول المرأة لتلك الوظيفة، ومع إصرار هذه المرشحة تم قبول أوراقها بناء على حكم قضائي.

مجالات جديدة

ومنذ أيام، تقدمت السيدة آمال عبد الغني - 32 عامًا - بطلب رسمي هو الأول من نوعه لشغل وظيفة مأذون شرعي بمدينة أوسيم بمحافظة الجيزة، والحاصلة علي ليسانس الحقوق وتعمل بالمحاماة، حيث تقول: المأذونية كوظيفة تجري في دمي منذ وقت بعيد، ولكني تشجعت هذه الأيام بعد أن استطاعت المرأة اقتحام مجالات مثل "عمدة القرية"، و"رئاسة النيابة الإدارية"، وأن أجدادها توارثوا المأذونية على مدى مائتي عام.

وأضافت: أنتظر رد القضاء والإفتاء ليقولوا رأيهم في طلبي، وأنا على ثقة بأنه سوف ينصفني، لأنه ليس هناك مشكلة في ذلك، ولا يوجد ما يمنع حضوري مجلس رجالي لعقد رجالي، وبالتالي ليس هناك ما يمنع، فالعادات والتقاليد اختلفت والمرأة موجودة في كل التجمعات الرجالية مثل مجلس الشعب، ووزيرة تجتمع مع رجال، فالمرأة تجلس أمام مائة رجل طالما أنها واثقة من نفسها وليست خجولة.

وخلصت إلى أنها حصلت علي ترشيحات 12 من رجال القري بأوسيم على طلبي للمأذونية، ولو طلبت أكثر من ذلك لحصلت عليه، مؤكدة أن شروط المأذونية بالنسبة للرجال تغيرت فلم يَعُدْ المأذون هو نفسه أبو جبة وقفطان، وحتي الجوهر اختلف، فالمأذون ينظر إلي المهنة من الناحية المادية في حين أن جَدِّي الشيخ عبد الغني كان ينظر لها من الناحية المعنوية، وكان يخطب وُدَّ الناس، وكان يَعْمَل على ألا يخرب بيت.

المرأة الرشيدة

د. علي جمعة، مفتي الديار المصرية، أصدر مؤخرا فتوي رسمية، أباح فيها عمل المرأة في وظيفة "مأذون" ، لعدم تعارض ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، مؤكدا أنه للمرأة الرشيدة أن تزوج نفسها وغيرها، وأن توكل في النكاح، طالما توافر فيها شرطا العدالة والمعرفة.

وقال د. جمعة: استندت في ونفاذها في قوله تعالي: "فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف" (سورة البقرة)، وقوله تعالي أيضا: "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن" (سورة البقرة)، وقوله عز وجل: "حتى تنكح زوجا غيره" ، وقول النبي صلي الله عليه وسلم "الأيم أحق بنفسها".

وشدد مفتي مصر على أن مباشرة المرأة عقد النكاح ثابتة شرعاً فيما روي من أن امرأة زوجت بنتها برضاها فجاء الأولياء فخاصموها إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فأجاز النكاح، وأنه روي أيضا أن السيدة عائشة - رضي الله عنها - زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير، كما أن خنساء بنت خذام أنكحها أبوها، وهي كارهة، فرد النبي صلي الله عليه وسلم ذلك، موضحا أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الحاكم له أن يزوج بدلاً من الولي عند فقده أو غيابه، حتى قالوا "الحاكم ولي من لا ولاية له".

ومن جهته، أباح الشيخ عبدالحميد الأطرش، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، عمل المرأة بالمأذونية، لكنه اشترط عدم توليها ولاية الزواج، وطالما كان عملا مناسبا وتقدر عليه المرأة، مشيرا إلى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عين في خلافته الشفاء بنت عبدالله العدوية محتسبة على السوق، وأن القرآن الكريم تضمن صورا كثيرة من ذلك مثل ملكة سبأ وكانت امرأة.

شدد الأطرش في فتواه على أنه لابد من توافر الشروط المؤهلة لتولية المرأة عمل المأذونية، التي وضعتها الدولة من الحصول علي مؤهل عال، وأن تكون أزهرية أو دراسات عليا في الحقوق والقانون، وتكون ملمة بعلوم الفقه الإسلامي، إضافة إلي الشروط الأخري التي تفرضها الدولة.

وخلص إلى رئيس لجنة الفتوي بالأزهر إلى أنه هناك شروطا شرعية يجب أن تتوفر في خروج المرأة للعمل أهمها أن تكون محتاجة للعمل أو احتياج العمل إليها مع عدم التقصير في الواجب الأساسي، وهو المنزل الذي يوفر السكن والمودة والرحمة ويربي النشء وكذلك لابد من إذن الزوج لها بالإضافة إلي المحافظة على الآداب الخاصة.

مثل أي وظيفة!

الشيخ محمود عاشور عضو مجمع البحوث الإسلامية، يؤكد أن عمل المرأة كمأذون شرعي جائز شرعا، وليس هناك ما يمنع من أن تباشر المرأة عقد الزواج للمتزوجين، بشرط أن تكون على دراية تامة بما يتطلبه العقد من صيغة شرعية.

ويشير الشيخ عاشور إلى أن عمل المرأة مأذونا شرعيا وظيفة مثل أي وظيفة أخرى تتساوى فيها النساء مع الرجال وليس من الولايات العامة لأن كل ما يقوم به المأذون هو كتابة العقد وتوثيقه، لافتا إلى إن العادة جرت على أن الذي يقوم بعمل المأذون هو الرجل، لكن لا يمنع من وجود نساء في هذه الوظيفة.

ويري د. عمر مختار القاضي، الأستاذ بجامعة الأزهر، أن وظيفة المأذون هي عبارة عن موثق وكاتب للعقد وملقن لصيغة العقد للقائمين على العقد أو للوكلاء عن الزوجين، وبالتالي لا توجد محاذير شرعية لعمل المرأة كمأذون شرعي، وكل ما يتطلبه القيام بعمل المأذون هو الأمانة ومعرفة الصيغة الشرعية لعقد الزواج.

ويشدد د. القاضي على أن المسالة غير متصلة بالحرمة والإباحة بقدر ما تتصل بالظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تسود في المجتمع، مشيرا إلى أنه من المتفق عليه بين الفقهاء أن الجنابة والحيض والنفاس تمنع قراءة القرآن ومس المصحف، كما أنه يحدث عند عقد القران قراءة بعض الآيات القرآنية، وبالتالي إذا كانت المرأة التي تعمل مأذونا شرعيا لديها عذر شرعي فإنه يمكن لغيرها ممن يحضرون عقد الزواج أن يردد بدلا منها الآيات القرآنية وهي تقوم بكتابة العقد، وتلقين الصيغة الشرعية للعاقدين أو وكلائهما.

بينما، يقول د. عبد الفتاح إدريس، رئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر: إن عمل المرأة كمأذون شرعي غير جائز شرعا، ولا يجوز تَوَلِّي المرأة وظيفة المأذون، نظرا لتعارض ذلك مع قواعد الشرع في حدوث الاختلاط والخلوة ومزاحمة مجتمع الرجال، والفصل بين المختلفين من أهل العروسين أثناء كتابة العقد، والعمل على تقريب وجهات النظر، أو في حالات الطلاق كذلك، أو في غيرها من الأمور التي يأباها الشرع، ويُنَزِّه المرأة المسلمة عن التعرض لمثل هذه الممارسات، مما يجعل قيامها بهذه الوظيفة محظورا من الناحية الشرعية.

ويضيف د. إدريس: لابد أن يكون في عمل المأذون من اختلاط وحضور مجالس الرجال، وهذا أمر لا يجوز شرعا في حق المرأة، لأنه قد يفضي الى ما حرم الله تعالي، فضلا عن أن الإسلام عندما يضع المرأة في هذا الوضع الشريف، فإنه يكرمها ويرفع من شأنها ويجعلها مصونة بعيدة عن أية شبهة.

ويخلص إلى أنه إذا أفضي الفعل إلي محرم كان محرماً، ومن ثم فإن عمل المرأة مأذونا شرعيا يفضي الي محرم، وأنه بالتالي يكون محرما ومحظورا شرعا فضلا عن أن الناس قد اعتادوا إبرام عقود الزواج بالمساجد اقتداء بسنة الرسول صلي الله عليه وسلم، ولن يقبل المجتمع الإسلامي بكل ما لديه من أعراف وتقاليد راسخة أن توجَد امرأة تقوم بإبرام عقود الزواج أو الطلاق، مما يجعل الأمر أيضا شبه مستحيل من الناحية الواقعية.

المجتمع يرفض

د. سامية الساعاتي، استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، ترى أنه بعد تولي المرأة القضاء، وهو منصب كان قاصرا على الرجال اصبح من السهل عليها تولي المهن الاخرى والمطالبة بذلك، ومنها مهنة المأذون القاصرة على الرجال، مشيرة إلى أن أي وضع جديد يكون غريب، ولكن مع مرور الوقت يتأقلم الناس معه، وبالتالي يقبلوه وهو نفسه ما حدث عندما تولت المرأة منصب القضاء، فكان الوضع غريب على الناس في البداية، وتنباينت ردود الفعل تجاهه، ولكن مع الوقت قبلوا الوضع واصبح امرا طبيعيا وكانه معمول به منذ الازل .

وتوضح د. الساعاتي أن المرأة هي نصف المجتمع، ويتخذ البعض هذه المقولة علي انها جملة عابرة غير ذات معني، لأنهم يضعون في أذهانهم بعض الأقوال الخاطئة، التي تحد من عزيمة المرأة وقدرتها على الخوض في جميع المجالات، ولكن تطلعات المراة تثبت العكس وبالتالي فلابد من افساح المجال إليها في كافة مناحي الحياة.

أما د. زينب النجار، استاذة علم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر، فتؤكد انه لا يجوز للمرأة تولي هذا المنصب، حيث لم يسبق لها مثيل في الفقه الإسلامي يمكن القياس عليه أو محاكاته، فضلاً عن أن تقاليد المجتمع وأعرافه لا تقبل أن تكون المرأة مأذونة بسبب ما يواكب العقد من مراسم وطقوس بداية من دخول المسجد أو الكتابة فيه، ثم مَسْك المأذون بيد العريس وولي العروس، وما يليه من إلقاء خطبة حول آداب الزفاف والتخفيف في المهور وقواعد اختيار الزوج لزوجته والعكس من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وكل هذه الأمور ليس متاحًا للمرأة أن تؤديها.

وتتساءل د. النجار: أليس خروج المرأة للعمل يلزمه ضرورة شرعية ومجتمعية؟ وبالتالي ما الداعي لتوليها منصب مأذونة في الوقت الذي لا توجد ضرورة مُلِحَّة أو غير ملحة لاقتحام المرأة مثل هذه المهنة؟

د. زينب النجار

د. علي جمعة

المأذون/ أمل سليمان

بكل الاتجاهات

الرضاعة الطبيعية تقي من النوع الثاني من البول السكري لاحقا

نساء يرضعن أطفالهن حديثي الولادة طبيعيا في مستشفى حكومي بالعاصمة الفلبينية مانيلا

نيويورك /14أكتوبر / رويترز:

كشفت دراسة نشرت نتائجها دورية رعاية مرضى البول السكري إن الذين يرضعون رضاعة طبيعية يقل فيما يبدو احتمال إصابتهم بالنوع الثاني من البول السكري حين يصلون مرحلة المراهقة.

وكتبت الدكتورة إليزابيث ماير ديفيز من جامعة ساوث كارولينا في مدينة كولومبيا وزملاؤها يقولون «دفعت الزيادة الهائلة في البدانة في مرحلة الطفولة وظهور النوع الثاني من داء البول السكري لدى الشبان إلى البحث لتحديد السبل الممكنة للوقاية الأساسية من الأمرين معا.»

ولدراسة العناصر ذات الصلة بحدوث الإصابة بالنوع الثاني من داء البول السكري لدى أناس أعمارهم بين عشر سنوات و21 عاما استخدم الباحثون مجموعة حسابية صغيرة لبيانات مأخوذة من دراسة أكبر. وشمل التحليل 80 مصابا بالنوع الثاني من داء البول السكري مقارنة مع 167 شخصا كمجموعة مراقبة من غير المصابين بالسكري.

وكان معدل الرضاعة الطبيعية أقل في الأفراد المصابين بالنوع الثاني من السكري مقارنة مع أفراد مجموعة المراقبة حيث بلغ 20 مقابل 27 في المائة لدى الأمريكيين من أصل أفريقي و50 مقابل 84 في المائة لدى الأمريكيين المنحدرين من أصول لاتينية (الهسبانيك) و39 في المائة مقابل 78 في المائة لدى البيض من غير الهسبانيك على التوالي.

وبغض النظر عن المجموعة العرقية فقد أشارت تحليلات أخرى إلى إن الأثر الوقائي للرضاعة الطبيعية من الإصابة بالنوع الثاني من داء السكري يعزى في جانب كبير منه إلى أثرها في اعتدال الوزن في مرحلة الطفولة.

ووجدت ماير ديفيز وزملاؤها انه برغم ذلك فان الرضاعة الطبيعية في حد ذاتها لها أثر وقائي.

وخلص الباحثون إلى إن «تقديم براهين أخرى لفوائد الرضاعة الطبيعية قد يجعل من المفيد تجديد الجهود لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المجتمعات الأكثر عرضة للإصابة بالنوع الثاني من داء البول السكري.»

محكمة هندية تعلق اتهامات ضد ريتشارد جير بارتكاب فعل فاحش

الممثل الامريكي ريتشارد جير يقبل نجمة السينما الهندية شلبا شيتي في نيودهلي

نيودلهي /14أكتوبر/ رويترز:

أوقفت المحكمة العليا في الهند إجراءات قانونية ضد ريتشارد جير بعدما اتهم بارتكاب فعل فاحش لتقبيله علنا شيليا شيتي نجمة السينما الهندية العام الماضي.

وتصدر جير عناوين الصحف عندما انحنى فوق شيلبا شيتي ليقبل الممثلة الهندية عدة مرات على خدها أثناء عرض ضمن حملة لمكافحة الإيدز في نيودلهي.

وأبطل رئيس المحكمة الهندية كيه. جي. بالاكريشنان والقاضي أر.في. رافيندران أوامر الاعتقال الصادرة بحق جير ومنحاه اذناً لزيارة الهند ومغادرتها.

وانتقدت المحكمة المدعي واعتبرت إن سلوكه يحاكي «الشرطة الأخلاقية» وقالت إن «هذه الدعاوى تتصيد الشهرة. أنت تجلب سمعة سيئة لهذا البلد.»

وأوقفت إجراءات قانونية مماثلة بحق شيتي في العام الماضي.

ويتعاون جير البوذي المخلص مع الجمعيات الخيرية المتبنية لقضية مرض الإيدز والأيتام في الهند وعادة ما يزور البلاد.

مع الأحداث

محمد رجب ابو رجب

هل انتهى اليوم الدامي في الضفة الغربية ؟

جيش الإحتلال ومستوطنوه قبل أيام قليلة بمداهمة طولكرم وقتلوا أحد قادة المقاومة على مرأى من عائلته ، ثم توجهوا إلى بيت لحم، وارتكبوا المجزرة بحق أربعة من المناضلين ، تقول إسرائيل إنها تطاردهم منذ زمن طويل ، ولم تتمكن من الوصول إليهم ، ولكنها وصلت بعد أن استخدمت المستوطنين الصهاينة بزي وسيارة تحمل لوحة فلسطين ، وصلوا بعد أن وجدوا من المتعاملين معهم تسهيل مهمتهم ، وصلوا بعد أن آمن هؤلاء المناضلين بعملية السلام، وبأن موضوعهم سيحل مع الجهات الأمنية الإسرائيلية الذي تتابعه الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية ، وعلى أعلى المستويات، وبعدها خرج علينا السيد باراك بالتهديد والوعيد ويقول إنه سيستمر بملاحقة كل المناضلين ومن وراءهم أكثر من ذلك بالأمس يقول باراك إنه سيقاطع الاجتماع الثلاثي في القدس والذي سيحضره رئيس الوزراء الفلسطيني ، رغم المطالبة الشعبية ،والفصائل الوطنية الفلسطينية بوقف الحوار.

لا أعلم ، كانوا يقولون لنا إن ضرب غزة بسبب الصواريخ واليوم يقولون لنا ضرب الضفة الغربية بسبب من وصفوهم بأن أيديهم ملطخة بالدماء ،ونادت السلطة الفلسطينية بوقف الصواريخ من غزة حتى يتوقف العدوان ، إذا كان هذا من وجهة نظر السلطة صحيح، فكيف نوقف العدوان على الضفة الغربية، هل نسمح لإسرائيل بالقضاء على كل المناضلين واغتيالهم واعتقالهم أم ماذا؟

لقد سمعت محافظ بيت لحم يتحدث بشكل جيد جداً ، وقال إسرائيل لا تريد سلاماً ، ودولة متحايلة ، وأميركا كاذبة والدول الأوربية تساند إسرائيل ، المستوطنات مستمرة ، وبناء الجدار مستمر، وتهويد القدس مستمر ، وهذا هو الواقع كما تحدث عنه ووضعه الأخ التعمري.

إذاً وفي هذه الحالة ما العمل ؟ هل نرفع الراية البيضاء ، هل نعطي الفرصة لإسرائيل من خلال الإستمرار بالتفاوض ، بالإستمرار بالعدوان على أهلنا في غزة والضفة الغربية ، هل نعطيها الفرصة للاستفادة من حالة الإنقسام في الساحة الفلسطينية والى متى سيستمر هذا الإنقسام؟

إلى من نحمل المسؤولية بعدما وصلنا إليه اليوم، مجزرة تلو الأخرى ، يقابلها إتهامات من كل طرف لآخر؟

من سيحاسب من ؟

سيبقى الفلسطيني في كل الحالات هو من يدفع الثمن ، وأبطال المقاومة الذين خاضوا نضالاً طويلاً، يواجهون الاغتيال والتصفيات في هذه الأيام؟

متى تقتنع بأن المفاوضات مع هذا الكيان دون جدوى؟

متى نقتنع بأن أميركا لن تعطينا دولة فلسطينية ؟

متى تقتنع بأن المقاومة شرعية وحق مكتسب يجب أن نحافظ عليه ، وأن لا نلقى السلاح إلا بعد تحقيق أهدافنا الوطنية كاملة ؟

متى نقتنع أن إسرائيل لا تريد سلاماً ، وتريد أمن حدودها فقط ونحن الحراس؟

متى نقتنع أن وحدتنا الوطنية هي الأساس في إفشال المشروع الصهيوني ؟

متى نقتنع أن العالم لا يحترم إلا القوي ، وعلينا أن نكون أقوياء؟

متى ؟، ومتى؟

مفكرون .. لكن جهلة

أدهم أحمد صالح

كثر في الآونة الأخيرة مايسمى بـ(المفكرين الإسلاميين) الذين يجعلون الإسلام مادة لتجارب عقولهم وأفكارهم المتناسبة يوماً بعد يوم.. وكلما " وقعت" على رأس احدهم فكرة ما دون قصد منها في الدين أو السياسة أو الأمور العامة- وهو يتقلب على فراشه يصارع الأرق ويطارد النوم- هب من فوره واستل قلمه وراح يخربش ورقته فكلمة من هنا وجملة من هناك وعبارة منقولة لسد الفراغ المتبقي فإذا هي مقال!.. وللزوم البهارات انتزع له طرف حديث تذكره- فجأة! من حكايات الجدة قبل النوم أيام الطفولة الجميلة.. البريئة.. الدافئة.. الـ.. عفواً عفواً كدت أنسى!.. أي كنا؟.. هاه.. تذكرت.. بعدها: وحلاه بأية قرآنية تحتوي على الأقل كلمة واحدة موجودة في "مقالة" ثم لم يقنع بذلك حتى اكب على كتب التفسير ليستخرج منها أكثر التفاسير ملاءمة لفكرته ولو كان تفسيراً شاذاً مردوداً!.

ثم يمكث الرجل ثلاث ساعات كاملة يفكر في العنوان الذي يجب أن يكون جذاباً ومؤثراً بعد ذلك يخرج من بيته منطلقاً في الشوارع كالمجنون لا يلوي على شيء حتى يصل إلى أكثر الصحف انتشارا لينشر فكرته الجديدة الإبداعية وليجد لها مكاناً بين زحام الأفكار التي تتصارع فيما بينها تصارع الوحوش من اجل " البقاء" على " سطح" الخارطة الصحفية.. فلا مكان لـ" للمكرر المعروف" بل البقاء لـ " الأغرب" وهذا هو قاموس " الصحافة لسنا ضد إعمال الفكر والاجتهاد لاستنباط العلوم الشرعية ممن هو أهل لذلك بل هو مطلوب لكن أن يقوم بذلك غير ذوي الاختصاص فهنا مكمن الخطأ وأي خطأ؟ فمن.. تكلم في غير فنه آتى بالغرائب.

إن غالبية هؤلاء –المفكرين-.. الإسلاميين ايضا- ليسوا متخصصين في علوم الشريعة الإسلامية بل تجد منهم من هو متخصص في الهندسة أو الاقتصاد أو الصيدلة أو العلوم الاجتماعية ويفني عمره متنقلا من مرفق حكومي إلى آخر ومن شركة مقاولات إلى جمعية تعاونية إلى تنظيم سياسي إلى مفكر إسلامي!! والنتيجة مصيبة فتاوى بالمجان رغم تأكيد أصحابها مراراً وتكراراً إنهم غير مفتين نعم لكنهم يفتون أحدهم ألقى درساً على شبابنا وأطفالنا جاء فيه أن إبليس لم يكفر وهذا يفتي بعدم التحرج في تقبيل الشاب (صديقته) لأنها من الأمور التي تكفرها الصلاة والصدقة.

إفساد للشباب إيما أفساد يأتي من فتاوى الجهلة الذين يتصدرون للفتوى دون تأهل ومن أين جاء الفكر المتطرف؟ اذا اليس من فتاوى تكفير كل من حكم بغير الشريعة التي أصدرها حدثاء الأسنان؟ الم نغذه فتاوى جواز التمترس بالمدنيين وجواز العمليات الانتحارية وجواز قتل الكافر المعاهد والمستأمن وجواز إقامة الدولة الإسلامية بالقوة؟ كلها بدأت من فكرة بنيت على جهل وسوء فهم فأضحت الشغل الشاغل للعالم كله وأعطت للأعداء العذر ليشنعوا على ديننا ويحاربونا في كل موضع والان ألن يضع احد حداً لهذه المهازل التي تشوه وجه ديننا الجميل؟.. أين المسؤولون ولاه الأمر؟ وأين المثقفون والصحفيون حملة أمانة الكلمة؟ إنها مسؤولية الجميع، وليست مسؤولية علماء الشريعة وحدهم لنتعاون جميعاً لكشف ودحر الأفكار الهدامة التي ولدت الفساد الفكري الذي يقذف بشبابنا إلى موقد الفتن والإرهاب. ولننبش عن سيرة النبي- صلى الله عليه وسلم- المثالية التي دفنت تحت ركام التعصبات والاختلافات وضاعت بين زحام الأفكار والآراء.